رفضت اعتماد نتائج انتخابات فرع المهندسين في الضفة الغربية، اصدرت نقابة المهندسين الاردنية قائمة بتوزيع المناصب داخل لجنة فرع المهندسين في الضفة الغربية، مخالفة بذلك ما اتفق عليه اعضاء لجنة الفرع المنتخبة، التي عقبت غالبية اعضائها على التوزيع الجديد بقولها انه لا يعني شيئاً على الصعيد العملي، وانه محاولة من قبل نقابة عمان لشق صفوف المهندسين. واضافت ان القرار الجديد فاقد المفعول، لان غالبية اعضاء اللجنة المنتخبة ترفض اسلوب الاستعلاء والوصاية، وتصر على ضرورة احترام إرادة مهندسي الضفة الغربية، كما عبرت عنها الانتخابات، وكما عبر عنها الاستمزاج الخاص بتوزيع المراكز بين أعضاء اللجنة المنتخبة (**الفجر**، ٢٢/٩/١٩٨٦).

وأعد اعضاء في الهيئة العامة لنقابة المهندسين في الضفة الغربية مذكرة، بدأوا بجمع توقيعات المهندسين من اعضاء الهيئة العامة عليها، منذ أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي. وتضمنت المذكرة احتجاج الهيئة العامة على ممارسة نقيب المهندسين في عمان ومجلس نقابة عمان، ومحاولاتهما فرض الوصاية على فرع النقابة في الضفة. واتهمت مجلس عمان بمحاولة شق صفوف لجنة فرع المهندسين المنتخبة، واعلنت رفض اللجنة تعيين رئيس جديد لها بدلاً من محمود القواسمي. وعللت الهيئة العامة، في مذكرة، هذه المواقف بما يلي:

«١ ـ ان ابسط قواعد الديمقراطية تستوجب احترام نتائج الانتخابات، وما تراه غالبية الاعضاء المنتخبين بخصوص توزيع المناصب وتعيين رئيس لجنة الفرع، خاصة وأن [هذه الامور] تحقق الانسجام بين أعضاء اللجنة المنتخبة، وتدعم اعمالها في تأدية خدماتها لقطاع المهندسين في الضفة الغربية.

«٢ ـ ان اتباع اسلوب التعيين يتزامن مع المحاولات العديدة، الهادفة الى فرض الوصاية والتبعية على مؤسساتنا الوطنية، ونقاباتنا المهنية، كخطوة اولى نحو [فرض] الوصاية على شعبنا الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

«٣ ـ ان هذا الاسلوب يتساوق مع محاولات اطراف عدة حرمان شعبنا من ممارسة حقه في اختيار ممثليه في العديد من المؤسسات، وفرض اشخاص على غير رغبتهم، ومتحدياً ارادتهم الحرة» (**الشعب**، ٢٤/٩/١٩٨٦).

وختمت المذكرة بأن مهندسي الضفة مصرون على إفشال المخطط واسقاطه، الى ان يتم تجاوب مجلس نقابة المهندسين في عمان مع رغباتهم (**المصدر نفسه**).

نهاية أزمة

بعد اضراب استمر ٨٤ يوماً، عاد العاملون في جامعة بيرزيت الى مزاولة أعمالهم. فقد وافقت الهيئة العامة لنقابة العاملين في الجامعة على مشروع اتفاق تم ابرامه بين الهيئة الادارية لنقابة العاملين، وبين ادارة الجامعة، في الثامن من أيلول (سبتمبر) الماضي. وجاء الاتفاق الذي واجه معارضة من قبل عدد كبير من العاملين في اعقاب سلسلة اجتماعات ومناقشات دارت بين نقابة العاملين، من جهة، وادارة الجامعة، من جهة ثانية، وبين العاملين والنقابة من جهة اخيرة. وكانت آخر مفاوضات بين الاطراف المعنية أجريت في ٦/٩/١٩٨٦، حيث توصلت الهيئة الادارية لنقابة العاملين وادارة الجامعة الى مشروع اتفاق تم عرضه على جمهور العاملين في جلسة خاصة لهذا الغرض عقدت في اليوم ذاته. ونص مشروع الاتفاق على ما يلي:

اولاً: «تحرر الجامعة عقوداً كاملة للعاملين، تضمن الزيادة السنوية حسب انظمة الجامعة، خلال اسبوعين من توقيع الاتفاق للعام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧.

ثانياً: «يقدم العاملون تبرعاً للجامعة بقيمة ١٥ بالمائة من مجموع الرواتب، بالاضافة الى زيادتهم السنوية، وفق الاسس التالية:

«(أ) تقوم الجامعة، وفق قرار مجلس الأمناء، بتأسيس مكتب جباية متخصص، في خلال اسبوعين من تاريخ توقيع الاتفاق.

«(ب) تشارك نقابة العاملين مع مجلس الامناء في جميع وفود الجباية المخصصة لاغراض الميزانية المتكررة.

«(ج) تقسم الاموال الواردة من الجباية